الهدف الأسمى لسياسة الإصلاح الاقتصادى

اعترافا بأن الاقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوة والتقدم فى عالمنا المعاصر، وانطلاقا من حرص الدولة على إحداث تنمية شاملة تهيىء للإنسان المصرى حياة كريمة، من هنا يأتى الحديث عن الإصلاح الاقتصادى ، وهو أمر ليس حديث العهد وإنما حديث ممتد ينتقل من القديم إلى الجديد، يفرض نفسه على كل محفل بما يمكن أن يطلق عليه الغائب الحاضر، وهو حديث يستمد قوته من واقع أن الاقتصاد المصرى يؤثر فى حياة الفرد، ويحدد مدى قدرة تحقيق طموحات الدولة لتنتقل إلى الدولة الحديثة بمفهومها الذى ترضاه ونرضاه.

والجديد والمؤثر بهذا الحديث الممتد هو وجود خطة وسياسة اقتصادية لا يختلف عليها ذوو الخبرة وأصحاب الاختصاص، كما أن ترتيب أولوياتها ليس موضوع خلاف، فبعمليات بسيطة من الجمع تتخللها بعض عمليات الطرح للقوانين التى انتهى عمرها الافتراضى وأصبحت لا تتماشى مع ما تحتاجه الدولة العصرية من تشريعات يمكن قراءة خريطة الإصلاح الاقتصادى كاملة، وكذا اليات قابلة للتنفيذ دون ثمة افتراضات تخرج بها عن أرض الواقع.

ولا يستطيع أى منصف أن يتجاهل ما تم إنجازه من حزمة القوانين والإجراءات التشريعية والتنفيذية ذات المردود الايجابى على مسيرة إصلاح الاقتصاد الوطنى، ولعل من أهم هذه الخطوات نخص بالذكر:

١ ـ إنشاء وزارة للاستثمار التى عظمت من مفهوم الاستثمار والتخفيف من أعباء القطاع العام الباهظة وهو الوجه الآخر للاتجاه التنموى الفعال.

٢ ـ تعديلات قانون الجمارك بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ والذى بموجبه تم تخفيض ٦٠٠٠ بند جمركى تخفيضا ملموسا، كما سيعفى الآلات والمعدات من ضريبة المبيعات فى حالة استيرادها بمعرفة المصانع لاستخداماتها الذاتية، أكثر من هذا فإن القانون المذكور يسمح برد ضرائب المبيعات السابق تحصيلها على تلك الآلات والمعدات.

٣ ـ مشروع قانون الضرائب الجديد، يأتى هذا القانون بعد جدل لأعوام ممتدة ليجسم أحد أعمدة برنامج الإصلاح الاقتصادى وهو ثورة فى الفكر الحكومى من شأنها ضبط إيقاع المجتمع الضريبى، فالإجراءات الجريئة المتمثلة فى تخفيض شرائح الضريبة على الدخل وعلى الأنشطة من شأنها أن توفر دعما كبيرا للصناعة والقطاع الإنتاجى، حيث يشمل القانون خفض ضريبة الأرباح على النشاط التجارى والصناعى من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ كحد أقصى، كما يخفض الأعباء الضريبية على دخل الفرد ويمنح إعفاء كاملا لكل من الزوج والزوجة حتى ٥ آلاف جنيه سنويا.

هذا الأمر سيشجع الأنشطة العشوائية وغير المعلنة أن تسجل نفسها وتخضع لهذه الدوائر المخفضة.

وبذا يتحقق الهدف بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية.

٤ ـ قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥، لا شك أن هذا القانون سينظم الشارع الصناعى والتجارى من العديد من الممارسات الضارة التى كان أهمها الاتفاق على رفع الأسعار من جانب المتحكمين فى سلعها، وكذا افتعال ندرة فى بعض السلع على غير الواقع وأيضا عمليات تقسيم الأسواق بين التجار المتحكمين فى بعض السلع.

٥ ـ تحسن سعر الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار وأمام العملات الأخرى حيث شهدت سوق المال تحسنا كبيرا منذ يناير ٢٠٠٥ فى بادرة تبشر باستمرار التحسن الاقتصادى كأن أهم عوامله زيادة المتاح من الدولار، تحسن مؤشرات السياحة، زيادة العملة المحصلة عن تصدير الغاز والبترول، زيادة الصادرات المصرية، زيادة تحويلات المصريين بالخارج، وزيادة حصيلة دخل قناة السويس بسبب التخفيض النسبى للرسوم.

٦ ـ صدور قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذى أزال عن كاهل المستثمر الكثير من الإجراءات التى كانت لها تأثير طارد للاستثمار فى مرحلة سابقة كما صدر مفهوم جديد تحت مسمى الشباك الواحد.

٧ ـ إنشاء مناطق جديدة والتى ستؤدى إلى تقارب اقتصادى بين أوروبا ودول البحر المتوسط تطبيقا لاتفاق برشلونة، وهو الأمر الذى سيسمح بقبول منتجات المنطقة الأوروبية والبحر المتوسط بتخفيضات جمركية متبادلة لتصل إلى الصفر خلال ١٥ عاما.

٨ ـ قانون التمويل العقارى، برغم أن قانون التمويل العقارى الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ قد دخل حيز التنفيذ فى أغسطس ٢٠٠٣، إلا أن تفعيله بقوة لم يبدأ إلا فى مارس ٢٠٠٤ بدخول مؤسسة DEG العالمية باستثمارات مقدارها ٢٠٪ من إجمالى المطروح فى هذه السوق لتنشط من قاعدة التعامل للاستفادة بهذا القانون ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٦ نتائج ملموسة.

٩ ـ تطبيق قانون البنوك الموحد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والذى دخل حيز التطبيق فى فبراير ٢٠٠٤، وكان من أول البنوك المستفيدة من هذا القانون الذى يسمح بخروج البنوك الوطنية من شراكتها مع البنوك الأجنبية هو بنك باركليز الذى خرج عن شراكته بنك القاهرة.

١٠ ـ إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣، والذى كان يلزم المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة إلى البنوك المختلفة، وهو الأمر الذى تجلى أثره فى زيادة الحصيلة من العملة الصعبة.

١١ ـ تخفيض الدعم غير الموجه، شهد تخفيض الدعم غير الموجه لمستحقيه، نجاحا بمقياس التكلفة والعائد، وكان أهم تلك المجالات أسعار المياه، ووقود الديزل، وأسعار النقل والمواصلات، وأسعار الكهرباء والطاقة والأسمدة.

١٢ ـ التأمين، بدءا من أبريل ٢٠٠٤ دخلت حيز التطبيق التعديلات التى أدخلت على القانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ بما يسمح لشركات التأمين الأجنبية بممارسة عملها فى مصر دون الحاجة للشراكة مع شركات تأمين مصرية، حيث كان أول المستفيدين من هذا التعديل مجموعة شركات اليانتى الألمانية التى بدأت تضخ استثمارا جديدا فى مجال عملها فى السوق المصرية.

١٣ ـ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذى وضع العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى نقطة توازن أفضل واستوفى جميع التوازنات المطلوبة للمرحلة الحالية، مع الأخذ فى الاعتبار أن مسيرة قوانين العمل تقبل دائما التطوير المستمر والتعديلات المختلفة لسايرة الاحتياجات المستقبلية.

١٤ ـ قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وهو يمثل بيئة جيدة لعمل المشروعات الصغيرة بوجه عام والصناعات الصغيرة على وجه الخصوص، خاصة أن هذا القانون استرشد بما تضمنته القوانين الدولية المماثلة من أوجه الحماية والتسهيلات الممنوحة.

بقلم:
د. مهندس / نادر رياض

ولا يفوتنا فى هذا الشأن بروتوكول الكويز والذى يسمح باستعمال آلية إضافية لن يحتاجها وهو يأتى كحلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية، منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجارى التفاوض حولها.

كما سيكون للقوانين المزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد مردود إيجابى فعال فى دفع مسيرة الإصلاح الاقتصادى قدما مثل:

- مشروع قانون الغش التجارى.
- مشروع قانون حماية المستهلك.
- مشروع قانون الشركات الموحد.
- مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات.
- مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية.
- مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة.

لايقل عن هذا أهمية التوسع فى السماح للجامعات الأجنبية أن تفتح لها فروعا فى مصر مثل الجامعات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والتوسع فى الجامعة الأمريكية، وهو الأمر الذى سيرتقى بمستوى الخريجين ويدفع بها إلى سوق العمل بهذه النوعية من الخريجين ذوى التأهيل عالى التكلفة، لكنه فى نفس الوقت قادر على توفير العائد الذى يتماشى معه، مما يضع الصناعة المصرية وبالتالى الاقتصاد المصرى على مصاف الندية مع منافسه بالخارج.

ولعل هذا التكامل الذى أتت به حكومة الدكتور أحمد نظيف والذى جمعت بين أكثر من تخصص وزارى تحت مظلة وزارة واحدة فجمعت بين وزارة الاستثمار ووزارة قطاع الأعمال وأولتها للدكتور محمود محيى الدين، ووزارة التجارة الخارجية (تصديرا) والصناعة (إنتاجا) تحت مظلة وزارة واحدة أولتها للمهندس رشيد محمد رشيد وهو أمر يعكس هذا التكامل ويعبر عنه فى إصرار.

كما أن ما أعلن عنه من برامج لإنشاء الحكومة الالكترونية هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ.

ويرى المتفائلون من رجال الاقتصاد أن المؤشرات الاقتصادية والتى تنبىء بسرعة توالى الايجابيات على الاقتصاد المصرى تدعو لتوقع الدخول فيما يسمى بالحلقات الصاعدة للاقتصاد المصرى مع نهاية ٢٠٠٦ لتتكون ظاهرة التنامى الذاتى للاقتصاد المصرى ويأخذ اتجاها صاعدا بذلك بقوته الذاتية ليحقق بعضا مما فاته فى السنوات الماضية.